

## الاطار العام للمحاضرة ال(25).

البنية المؤسسية النظام الديمقراطي في العراق شكل الدولة

بعد عام 2003

### 1- مهام سلطة الائتلاف

بعد غزو العراق من قبل الولايات المتحدة الامريكية عام 2003 والاطاحة بنظام صدام حسين تشكلت هيئة لإدارة شؤون العراق باسم مكتب المساعدات الإنسانية وإعادة اعمار العراق وتم اختيار الجنرال العسكري الأمريكي المتقاعد (جي غارنر) كمشرف عليها الا ان هذه الهيئة لم تستمر سوى فترة قصيرة حيث تم حلها بسبب تخبط الحاكم الإداري (غارنر) ليعين بعده (بول بريمر) في 12 ايار من العام نفسه وفي 16 أيار تم تبديل اسم المكتب الى سلطة الائتلاف المؤقتة وتولى بول بريمر رئاسته كحاكم مدني للعراق وفي 23 من الشهر والعام نفسه تم حل الجيش والأجهزة الأمنية أي الغاء وزارة الدفاع والاعلام وقد استندت هذه السلطة على قانون مجلس الامن المرقم(1483) الصادر في 2003 بموجب قوانين الحرب والاحتلال العسكري واستطاعت ان تحكم قبضتها على السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية في العراق , وبحكم الضغوط السياسية في مجلس الامن ورفض الشارع العراقي للاحتلال الأمريكي أعلنت سلطة الائتلاف المؤقتة في 13 تموز تشكيل مجلس الحكم في العراق كهياة استشارية ولإسكات الراي العام العالمي المعارض للسياسة الامريكية وقد تالف المجلس من (25) عضواً وياشر بأول اجتماع له في اليوم الأول لتشكله واهم

القضايا التي سعى اليها هي رفع العقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق أيام نظام صدام حسين فضلا عن تأييده للإدارة المدنية في استمرار التواجد العسكري حتى تشكيل حكومة جديدة كما أعلن المجلس تشكيل صندوق لتنمية العراق برأس مال ما يقارب الـ (1) بليون دولار.

## 2- مجلس الحكم المؤقت والشرعية الدولية.

كان مجلس الحكم العراقي ممثلاً شرعياً للعراق ووجاهة إدارية واستشارية لقوات الاحتلال الأمريكي ويمثل اللبنة التي تم الانفاق عليها في اجتماع لندن والناصرية ولعل ما أسهم به هو بناء عملية دستورية حقيقية وان لم يتمتع بالسلطة الكاملة لأنها كانت بيد سلطة الائتلاف المؤقتة وممثليها في العراق (بول بريمر) وقد عدت السلطة التي منحت لمجلس الحكم في العراق بمثابة عدول غير عادي عن سياسة سلطة التحالف المؤقتة، إذ جاءت محققة لأمال الجماهير وإرادة الشعب العراقي الذي رأى من قبل قاداته ومرجعياته بأنه الوسيلة الوحيدة لإخراج المحتل هو العمل في توطيد الديمقراطية في العراق من خلال المؤسسات الدستورية الحقيقية وفي أول بيان علني في الثالث من تموز عام 2003 أعلن ان الأولوية بالنسبة له تمثل في توجيه كافة جهوده نحو تحقيق الامن والاستقرار في البلاد وانتعاش الاقتصاد الوطني وتوفير الخدمات العامة وإقامة علاقات جيدة مع دول العالم وبالأخص دول الجوار ويتم تحقيق ذلك من خلال إقامة حكومة تتكفل بجميع المهام، ومنها تشجيع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الديمقراطي ولعل اهم الدول التي اعترفت بمجلس الحكم واعتبرته ممثلاً شرعياً للعراق هي ايران اذا أرسلت وفدا رسمياً لتقديم

التهاني وتبعها بعد ذلك الجامعة العربية التي وافقت على ان يجلس ممثل مجلس الحكم في المقعد المخصص للعراق في الجامعة العربية وعلى الصعيد الدولي أعلنت فرنسا وألمانيا وروسيا ان مجلس الحكم لا يعد ممثلاً شرعياً للحكم في العراق وفي 13 أيلول من عام 2003 أعلن مجلس الحكم تشكيل أول حكومة تابعة للاحتلال الأمريكي وامتدت فترة الصلاحيات لمجلس الحكم من 13 تموز 2003 الى 1 حزيران عام 2004 وفي هذه الاثناء غادر بول بريمر في 29 حزيران 2004 من العام نفسه كما تم حل مجلس الحكم الانتقالي في 9 تموز 2004 عقب اعلان الدولة العراقية المؤقتة التي شكلت مرحلة جديدة من النظام السياسي في العراق المعاصر